أزمة القطن و صناعة الغزل والنسيج المصرية

أ.د. مختار خطاب*

مقدمة:

تأتى صناعة الغزل والنسيخ فى المرتبة الثانية بعد الصناعات الغذائية كأهم مكون فى هيكل الصناعات التحويلية فى مصر. فقد قامت هذه الصناعة بتشغيل أكثر من مليون مشتغل فى ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وساهمت بنحو ٢٦.٤ % من جملة إنتاج الصناعات التحويلية وساهمت بنحو ٧.١% من قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٠٨. [١] وتتسع صناعة الغزل والنسيج المصرية لتشمل مجموعة من الأنشطة تعتمد على مدخلات مصدرها القطاع الزراعى، الذى يضم الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى والحشرات المفيدة. لذلك فهى صناعة تضم أنشطة غزل ونسيج القطن والصوف والكتان والحرير الصناعى (الفسكوز) والحرير الطبيعى، وما يمكن أن يتم تصنيعه من منتجات هذه الخامات الزراعية من ملابس وتريكو وأغطية ووبريات ومفروشات ومنتجات أخرى عديدة تلبى إحتياجات المستهلكين. وتدخل بالضرورة مع هذه الصناعات صناعة غزل ونسيج الألياف ذات المصادر غير الزراعية ، لأنها فى نهاية المطاف تخلط بهذه الألياف الطبيعية أثناء العمليات الصناعية، وتؤثر بالتالى على عرض الألياف والغزول والمنسوجات ومنتجاتها النهائية وأثمانها. ولا يتسع المقام فى هذه الورقة الموجزة لدراسة كل أنواع الألياف وما ينتج منها من غزول ومنسوجات ومنتجات نهائية, لذلك سيقتصر الأمر على دراسة صناعة الغزل والنسيج التى تجد مادتها الخام من القطن، لأنها تمثل, فى الواقع المصرى، النسبة الأهم والأكبر فى صناعات الغزل والنسيج متعددة الخامات. ورغم وجود

* أستاذ الاقتصاد غير المتفرغ بكلية الزراعة جامعة القاهرة ووزير قطاع الأعمال العام السابق.

بعض المصانع للكتان وللحرير الطبيعى وأخرى للحرير الصناعى فى مصر، إلا أن مصر لم تشتهر على مدى عقود طويلة, إلا بإزدهار زراعة القطن وبصناعة وبصناعة الغزل والنسيج ومنتجاته منه وهو الازدهار الذى إعتراه الوهن والضعف الذى لا يخفى على قاص ولا على دان.

وتختلف دراسة حالة صناعة الغزل والنسيج القطنية المصرية عن دراسة هذه الصناعة فى غيرها من الدول, بل ربما يمكن القول أنها حالة فريدة. فهذه الصناعة قديمة (٢)، كما أنها إعتمدت منذ نشأتها وتطورها على القطن الذى ينتج فى مصر, والذى هو أجود وأثمن وأغلى أقطان العالم. ولتميز القطن المصرى ووفرته ولضرورة المحافظة على سلالاته وخصائصه الفريدة، فقد تخصصت مراكزالبحوث المصرية فى حمايته بكل الطرق والأساليب ومنها حظر إستيراد الأقطان من الخارج, وظل هذا الحظر سارياً إلى بداية أعوام الألفيةالثانية. وتزامن مع هذا الإرتباط الوثيق بين زراعة القطن المصرى الممتاز (طويل التيلة وفائق الطول) وبين صناعة الغزل والنسيج المصرية حدوث تطورات جذرية فى زراعة القطن المصرى وفى صناعة الغزل والنسيج وهى تطورات يُظهرها الجدول رقم (١). كما حدثت ثورة فى أذواق المستهلكين أدت إلى تغير حاسم فى الطلب على الغزول والمنسوجات الرفيعة والتحول إلى الغزول والمنسوجات السميكة، ولما لم تواكب الصناعة المصرية للغزل والنسيج هذه التحولات فقدت الغزول والمنسوجات المصرية عرشها وعانت الصناعة، ومعظمها كان مملوكاً للدولة، من التدهور والتعثر، وانعكس ذلك على الطلب على القطن المصرى من قبل المغازل المصرية فإنخفض إنتاجه بوتائر عالية سنة بعد أخرى لصالح الواردات من الأقطان القصيرة والغزول والألياف التركيبية. وحدثت نفس الأثار على الطلب العالمى على القطن المصرى، فإنخفضت صادراته بإستمرار. وفى ظل هذه التطورات تقلص انتاج مصانع الغزل والنسيج المملوكة للدولة، لأن ظروفها الفنية والمالية تجعلها تظل تستهلك القطن المصرى وتحولت هذه المصانع والشركات العامة التى تملكها الدولة إلى كيانات تستنزف الاقتصاد المصرى، وتحقق خسائراً

تزيد عن ٢.٧ مليار جنيه كل عام (حتى عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥). وشق القطاع الخاص طريقه بنجاح.

جدول رقم (١)

متوسط المساحة المنزرعة بالقطن المصرى الانتاجية والإنتاج وصادرات وإستهلاك الصناعة المصرية من القطن من عام ١٩٠٠ حتى عام ٢٠١٢

متوسط العقود	المساحة المنزرعة فدان	متوسط الغلة قنطار / فدان	الإنتاج ١٠٠٠ قنطار	الصادرات ١٠٠٠ قنطار	الصادرات ١٠٠٠ طن	الإستهلاك المحلى ١٠٠٠ قنطار	الإستهلاك ١٠٠٠ طن
١٩١٠/١٩٠٠	١٤٤٣٨٦٩	٤,٣٥	٦٢٣٣	٦٢٠٨	٣١٠,٤	٢٣	١,١٥
١٩٢٠/١٩١١	١٥٩٦١٢٠	٣,٩٣	٦٢٩٦	٦٢٤٤	٣١٢,٢	٤١	٢,٠٥
١٩٣٠/١٩٢١	١٧٢٢٨٥٧	٤,٠٤	٧٠٠٥	٦٦٤٤	٣٣٢,٢	٥٦	٢,٨
١٩٤٠/١٩٣١	١٧١٦٦٧٣	٣,٧٣	٨١٢٧	٧٩٥١	٣٩٧,٥	٤٣٥	٢١,٧٥
١٩٥٠/١٩٤١	١٢١٨٠٠٨	٥,٢٧	٦٣٩٠	٥٤٧٥	٢٧٣,٧٥	١٠١١	٥٠,٥٥
١٩٦١/١٩٥١	١٧٨٦٤١٤	٤,٧٨	٨٥٣٢	٦٦٠٦	٣٣٠,٣	١٩٥١	٩٧,٥٥
١٩٧٠/١٩٦٢	١٦٩٧٩٥٢	٥,٥٢	٩٢٧٥	٥٨٦٨	٢٩٣,٤	٣٢٦٨	١٦٣,٤
١٩٨٠/١٩٧١	١٢٤٤٥٢٦	٦,٧١	١٠٥٧٤	٣٩٧٦	١٩٨,٨	٤٩٩٠	٢٤٩,٥
١٩٩٠/١٩٨١	١٠٣٥٤٣٠	٧,٣٩	٧٦٨٦	٢٣٤١	١١٧,٥	٥٣٨٦	٢٦٩,٣
٢٠٠٠/١٩٩٠	٧٧٤٠٢٥	٧,٥١	٥٨٤١	١٢٧٨	٦٣,٩	٤٢٥٧	٢١٢,٨٥
٢٠٠٨/٢٠٠١	٦٢٤٥٨٠	٧,٨٥	٥٠٣٥	٢٠٤٦	١٠٢,٣	٢٥٥٥	١٢٧,٧٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١٢٧٠٨	٧,٥٥	٢٣٨٠	٣٩٦,٥٢	١٩,٦٧٦	٣٤٨	١٧,٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨٧٩٧٦	٦,٦٧	١٩٠٩	١٥٧١	٧٨,٥٥	٣٤٨	١٧,٤
٢٠١١/٢٠١٠	٣٧٤٨١٤	٧,٢٣	٢٦٣٧	٢٢١٤,٩٨٠	١١٠,٧٧٤	٦٦٨	٣٣,٤
٢٠١٢/٢٠١١	٥٢٥٣٩٢	٧,٠٨	٣٧٢٢	*١٣٨٧,٤٨٠	*٦٩,٣٧٤	٧٦٢,١٩	٣٨,١٠٩

المصدر : The Egyption Cotton Gazette , ALCOTEXA NO.135 October, 2011

بالقياس إلى الشركات العامة، من خلال إستيراد الغزول والأقطان قصيرة التيلة التى تلبى إحتياجات المستهلكين فى السوق المحلى والأسواق الخارجية. وأصبحت المشكلة هى مشكلة القطن المصرى. فما هى "حكايه" هذه المشكلة بالتفصيل، خصوصاً وقد ملأ غير المتخصصين الساحة عويلاً ولطماً وندباً على القطن المصرى الذى كان فى الزمن الغابر عماد الإنتاج الزراعى المصرى (أكثر من ٢٢% فى أعوام ١٩٥٥-١٩٦٠) وكان المصدر الرئيسى لحصيلة الصادرات للبلاد (نحو ٥٥% فى نفس الفترة)، وسمى الذهب الأبيض.

ومن سياق هذه المقدمة يتضح أن هذه الورقة لن تهتم بالمشكلات التى تقابل صناعة الغزل والنسيج ومنتجاتها من داخلها كإختلال الهياكل المالية، وتقادم الألات والتكنولوجيات المستخدمة، ومشكلات ضعف قدرات ومهارات الإدارة،

والعمالة الفنية وغيرها من المشكلات التى ترتبط بالمستوى الجزئى ولا بمشكلات الزراعة المتعلقة بإرتفاع التكاليف وغيرها من المشكلات على مستوى المزرعة, إنما تهتم بالمشكلات المتعلقة بالتوجهات والأهداف والسياسات فى الصناعة وإنعكاستها على الزراعة، أى تهتم بما هو أعلى من المشكلات على المستوى الجزئى, لأن الأخيرة هى نتائج للأخطاء والمشكلات التى حدثت على مستوى التوجهات والسياسات الكلية التى هى مركز الإهتمام الرئيسى، لذلك تلقى هذه الورقة فى الصفحات الأتية الأضواء على ما حدث.

ثانياً: نظرة تحليلية لتطور العلاقة بين القطن المصرى والصناعة المحلية للغزل والنسيج وأسواقها العالمية فى ظل الإحتلال البريطانى (١٩٠٠ – ١٩٥٠)

يوجز الجدول الأتى (جدول رقم ٢) تطور متوسط المساحة المنزعة قطناً، ومتوسط إنتاجية الفدان, ومتوسط إجمالى الإنتاج السنوى، ومتوسط الصادرات السنوية ، ومتوسط إستهلاك الصناعة المحلية بالقنطار من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٠. ونظراً لطول المسافة الزمنية (٥٠ عاماً)، سنعرض بياناتها كمتوسطات لكل عقد منها . وننوه إلى أن قواعد البحث العلمى الرصين لا تستمرئ كثيراً إجراء التحليلات على المتوسطات، خصوصاً إذا كانت عن فترات طويلة، وتحبذ هذه القواعد إدخال بعض المعالجات عليها، حتى تصبح لها دلالتها الإحصائية، مثل أكبر قيمة وأصغر قيمة وغيرها من المعالجات الإحصائية والعلمية. غير أننا فى إطار الهدف الذى ننشده من هذه الورقة نعتقد أن المقارنات التى سنجريها على المتوسطات كافية وحدها للتوضيح والاستنتاج.

جدول رقم (٢)

متوسط مساحة الأراضى المنزعة قطناً ومتوسطات الإنتاجية والصادرات و استخدامات الصناعة المصرية من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٥٠

الفترات الزمنية	متوسط المساحة المزرعة قطناً	متوسط إنتاجية الفدان	متوسط الإنتاج السنوى الكلى	متوسط كمية الصادرات السنوية	متوسط إستهلاك الصناعة الوطنية للغزل والنسيج سنوياً
	ألف فدان	قنطار / فدان	ألف قنطار	ألف قنطار	ألف قنطار
١٩٠٠ – ١٩١٠	١٤٤٤	٤,٣٥	٦٢٣٣	٦٢٠٨	٢٣
١٩١١ – ١٩٢٠	١٥٩٦	٣,٩٣	٦٢٩٦	٦٢٤٤	٤١
١٩٢١ – ١٩٣٠	١٧٢٣	٤,٠٤	٧٠٠٥	٦٦٤٤	٥٦
١٩٣١ – ١٩٤٠	١٧١٧	٣,٧٣	٨١٢٧	٧٩٥١	٤٣٥
١٩٤١ – ١٩٥٠	١٢١٨	٥,٢٧	٦٣٩٠	٥٤٧٥	١٠١١
متوسط الفترة	١٥٤٠	٤,٢٦٤	٦٨١٠	٦٥٠٥	٣١٣

المصدر: The Egyption Cotton Gazette , ALCOTEXA NO.135 October, 2011

يتضح من الجدول رقم (٢) النتائج الآتية:

١ – خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٠ كانت مصر تزرع مساحات شاسعة بالقطن ١.٥ مليون فدان من الموارد الأرضية الجيدة المتاحة فيها لخدمة المحتل البريطانى والدول الغربية الصناعية، حيث بلغ المتوسط السنوى للصادرات من القطن الخام ٦.٥ مليون قنطار فى السنة تعادل ٩٥,٥٢% من إنتاجها من القطن, وتوجه فى المتوسط ٤.٦% إلى الصناعة الوطنية للغزل والنسيج (فروق النسب عن ١٠٠% قد تكون ناتجة عن حركة المخزون). ويلاحظ أن أخر عقد فى هذه الحقبة, وهو عقد الخمسينيات, كان متوسط إستهلاك الصناعة المصرية من القطن ١,١١ مليون قنطار فى السنة تعادل ١٥,٤% من الإنتاج, أى أنه بعد ٥٠ عاماً من النمو الذى حدث فى الصناعة، خصوصاً بعد النهضة الصناعية التى قادها طلعت باشا حرب من خلال شركات بنك مصر بدءاً من عام ١٩٢٧ ظلت زراعة القطن فى مصر مكرسة لخدمة الصناعة البريطانية والدول الصناعية الغربية.

٢ – لم يهتم المستعمر البريطانى بالقدر الكافى بتطوير إنتاجية الزراعة المصرية من القطن، حيث بلغت الإنتاجية المتوسطة ٤.٢٦٤ قنطار/ فدان وهى إنتاجية منخفضة للغاية بالقياس لمتوسط الإنتاجية فى عهد الإستقلال. واعتمدت بريطانيا للحصول على إحتياجاتها من القطن المصرى على التوسع الأفقى, وهذا ينطوى على حرمان الفلاح والشعب المصرى من موارد مصر الأرضية والمائية التى كان يمكن أن توجه لزراعة محاصيل حقلية وبستانية أخرى تساهم فى رفع مستوى معيشة المصريين. ومن عجب أن البعض ممن لا يعلمون بحقائق الأمر يتغنون بمؤشرات ماضى القطن المصرى "الجميل" خلال هذه الحقبة، وهى مؤشرات تعكس فى الحقيقة أوضاع الإقتصاد التابع والمتخلف.

ثانيا: القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية خلال ٢٠ سنة فى ظل الإستقلال : (١٩٥١ – ١٩٧٠).

يوضح الجدول رقم (٣) مؤشرات القطن المصرى وصناعة الغزل والنسيج خلال عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى.

جدول رقم (٣)

متوسط مساحة الأراضى المنزعة قطناً ومتوسطات الإنتاجية والصادرات والإستخدامات المحلية من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٧٠

الفترات الزمنية	متوسط المساحة المزرعة قطناً	متوسط إنتاجية الفدان	متوسط الإنتاج السنوى الكلى	متوسط كمية الصادرات السنوية	متوسط إستهلاك الصناعة الوطنية للغزل والنسيج سنوياً
	ألف فدان	قنطار / فدان	ألف قنطار	ألف قنطار	ألف قنطار
١٩٥١ – ١٩٦١	١٨٧٦	٤,٧٨	٨٥٣٢	٦٦٠٦	١٩٥١
١٩٦٢ – ١٩٧٠	١٦٩٨	٥,٥٢	٩٢٧٥	٥٨٦٨	٣٢٦٨
متوسط الفترة	١٧٤٢	٥,١٥	٨٩٠٤	٦٢٣٧	٢٦١٠
متوسط معدلات التغيير عن الخمسين عاماً السابقة	%١٣,١	%٢٠,٧	%٣٠,٧	-%٤,١	%٨٣٤

المصدر : The Egyption Cotton Gazette , ALCOTEXA NO.135 October, 2011

ينطق الجدول رقم (٣) ببداية حدوث تحولات إيجابية حاسمة (نهضة شاملة) فى مؤشرات زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج المصرية:

(١) فالمساحة المنزرعة قطناً زاد متوسطها إلي ١.٧٤٢ مليون فدان سنوياً بنسبة زيادة قدرها ١٣,١% عن متوسط المساحة المنزرعة فى الخمسين سنة السابقة.

(٢) ومتوسط إنتاجية الفدان بلغت ٥,١٥ قنطاراً بمعدل زيادة ٢٠.٧% عن متوسط إنتاجية الفدان خلال الخمسين سنة السابقة. وهو من نتائج النهضة العلمية والبحثية التي شهدتها مراكز البحوث العلمية والجامعات المصرية، خلال الخمسينيات والسيتينيات من القرن الماضي.

(٣) أن متوسط إنتاج مصر من الأقطان إرتفع إلي ٨.٩ مليون قنطاراً سنوياً أي زاد بمعدل ٣٠.٧% عن متوسط إنتاج مصر من الأقطان خلال الخمسين عاماً السابقة , ويعزى ذلك إلي زيادة متوسط المساحة بنحو ٢٠٠ ألف فدان سنوياً نحو (١٠%) وزيادة متوسط الإنتاجية بنسبة ٢٠.٧%.

(٤) حافظت الصادرات المصرية علي مستوي مرتفع لها، حيث بلغ المتوسط السنوي لها خلال العشرين عاما هذه ٦,٢٣٧ مليون قنطارا سنويا بنسبة ٩٦% مما كانت عليه في الخمسين عاما السابقة (نقص بمتوسط ٤%)، وهو انجاز

عظيم إذا ما نظرنا إليه في ضوء النمو الكبير لطلب الصناعة الوطنية على القطن المصرى.

(٥) دخلت صناعة الغزل والنسيج في مصر بعد ثورة ١٩٥٢، وخصوصا خلال عقد الستينيات, مرحلة إزدهار ونهضة تؤيدها أرقام متوسط استهلاك الصناعة المحلية من القطن المصري. لقد بلغ متوسط إستهلاك الصناعة المصرية للغزل والنسيج ٢,٦١٠ مليون قنطار في السنة، أى أن صناعة الغزل والنسيج المصرية تضاعفت ٨,٣ مرة عما كانت عليه خلال السنوات السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ (ومتوسط استهلاك الصناعة المصرية في عقد الستينيات وحده ٣.٣ مليون قنطار سنويا أى إحدى عشر ضعف ما قبله). أي أن زراعة القطن المصري خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، أصبحت تساهم في نهضة الصناعة المصرية وفي خدمة التحولات التصنيعية، والاقتصادية والاجتماعية في مصر، بالإضافة إلى المحافظة على قدرتها التصديرية للعالم الخارجى.

رابعا: ذروة الازدهار وبذور التدهور (عقد السبعينيات)

تدل مؤشرات الفترة من ١٩٧١ حتي ١٩٨٠ كما يظهرها الجدول رقم (٤) علي نتائج تبدو متناقضة لانها كما سنري تمثل مزيجا من مؤشرات الازدهار مع مؤشرات لبداية التدهور. إن مؤشرات كل من زراعة القطن وصناعة الغزل والنسيج في مصر في هذا العقد، تبرز تناقضات توحى بأننا أمام حالة أشبه ماتكون: "بصحوة الموت"، كما نقول في الموروث الشعبي الذي يصف المتوفي، وقد تورد وجهه، ودبت فيه الحيوية قبل أن يبدأ فى الإنهيار، ثم يصبح بعدها في "خبر كان".

إنخفض المتوسط السنوي للمساحة المنزرعة من القطن إلي ١.٢٤٥ مليون فدان بانخفاض نسبته ٢٨.٥% من متوسط المساحة التي كانت منزرعة قطنا في العقدين السابقين. وتزامن مع الهبوط في المساحة بهذه النسبة الكبيرة إرتفاع في متوسط إنتاجية الفدان بمعدل ٣٠.٣%. وأدي ذلك إلي زيادة متوسط انتاج مصر من القطن إلي ١٠.٥٧٤ مليون قنطار سنويا، بمعدل زيادة متوسطة قدرها ١٨.٨%.

١- الجديد في مؤشرات هذا العقد (١٩٧١-١٩٨٠) هو أن الزيادة في متوسط الانتاج ١٠.٥٧٤ مليون قنطار سنويا، وزعت بين الصادرات ٣.٧٦ مليون قنطار بانخفاض قدره ٢.٢٦١ مليون قنطار في المتوسط تمثل ٣٦.٣% من متوسط الصادرات السنوية في العقدين السابقين، وبين متوسط إستهلاك صناعة الغزل والنسيج المصرية من القطن وقدره ٤.٩٩٠ مليون قنطار في العام بزيادة قدرها ٩١.٢% عن المتوسط السنوي فى استهلاك الصناعة المصرية فى العقدين السابقين.

٢-تدل مؤشرات المتوسط السنوي للانتاج الكلي للقطن والمتوسط السنوي لكل من الصادرات واستهلاك المغازل المحلية علي بروز ظاهرة جديدة وهي ظهور مخزون قدره ١.٦ مليون قنطار في السنة في المتوسط . وهذا المخزون الجديد هو في الواقع جزء من انخفاض الصادرات.

يوضح الجدول رقم (٤) أهم مؤشرات مساحة وانتاج وانتاجية وصادرات القطن المصري واستهلاك المغازل المحلية منه خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين.

جدول رقم (٤)

متوسط مساحة وانتاج وانتاجية وصادرات القطن المصري واستهلاك المغازل المحلية خلال عقد السبعينيات

الفترات الزمنية	متوسط المساحة المزرعة قطناً	متوسط إنتاجية الفدان	متوسط الإنتاج السنوى الكلى	متوسط كمية الصادرات السنوية	متوسط إستهلاك الصناعة الوطنية للغزل والنسيج سنوياً
	ألف فدان	قنطار / فدان	ألف قنطار	ألف قنطار	ألف قنطار
١٩٨٠-١٩٧١	١٢٤٥	٦,٧١	١٠,٥٧٤	٣٩٧٦	٤٩٩٠
نسبة التغير عن العقدين السابقين	-٢٨,٥%	٣٠,٣%	١٨,٧%	-٣٦,٣%	٩١,٢%

المصدر : The Egyption Cotton Gazette , ALCOTEXA NO.135 October, 2011

ويشير الجدول رقم (٤) الى أن هناك تحولات بدأت تنمو بالتدريج في السوق العالمي ، وكانت ذات آثار سلبية علي القطن المصري. ويمكن رصد عدد من المتغيرات الجديدة في الصناعة علي الصعيد العالمي أهمها:

١-زيادة الاتجاه نحو استخدام الألياف التركيبية كالبوليستر والأكريليك والنايلون والبولى بروبيلين في صناعة الغزل والنسيج سواء بانتاج غزول ومنسوجات من هذه الألياف , أو بخلط هذه الألياف مع الأقطان بنسب مختلفة. وفي كلتا الحالتين فإن الطلب علي الأقطان سوف ينخفض، أو علي الأقل تنخفض نسب نموه.

٢- نشاة ونمو التوجه نحو استخدام الخيوط والمنسوجات السميكة (ثورة الكاجوال) وإتجاه الصناعة في العديد من الدول (الولايات المتحدة، دول شرق وجنوب شرق آسيا وتركيا وغيرها) إلي إستخدام الأقطان قصيرة التيلة الأكثر ملاءمة للغزول والمنسوجات السميكة والأقل ثمنا.

٣-نمو اتجاهات تكنولوجية حديثة في صناعة الآلات, بموجبها تستطيع هذه الآلات إنتاج غزول متوسطة وفوق المتوسطة (غزول نمرة ٢٤-٤٠) من أقطان متوسطة وقصيرة التيلة، أى تستغنى عن الأقطان طويلة التيلة وفائقة الطول.

حدثت بوادر هذه التطورات وظهرت آثارها علي الصعيد العالمي، وانعكست على القطن المصرى في شكل انخفاض في الصادرات المصرية من الأقطان طويلة التيلة وفائقة الطول (إنخفاض الصادرات بنسبة ٣٦.٣% في عقد السبعينيات بالمقارنة بعقدى الخمسينيات والستينيات، وإرتفاع المخزون من القطن الخام بمتوسط قدره ١.٦ مليون قنطار سنويا).

لم تشعر صناعة الغزل والنسيج في مصر بظهور بوادر هذه التحولات، بدليل أن متوسط إستهلاك المغازل المصرية زاد بمقدار ٢.٣٨٠ مليون قنطار سنويا بنسبة ٩١,٢%، وهى زيادة يمكن أن ينظر إليها على أنها تحول إيجابى، إلا أن عدم إستجابة الصناعة المصرية للتحولات العالمية في صناعة الغزل والنسيج، يعتبرعاملا سلبيا خطيراً، سيظهر أثره علي زراعة القطن المصري علي المدي الطويل (في العقود التالية لعقد السبعينيات).

خامساً: نمو التحولات الجديدة فى الصناعة العالمية ونمو أزمة القطن المصرى (عقد الثمانينات)

شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضى، بالنسبة لزراعة القطن المصرى وعلاقتها بصناعة الغزل والنسيج المصرية نضوجاً فى التناقضات وانفصالاً بين الصناعة المصرية و الصناعة العالمية للغزل والنسيج، وبالتالى نمو الإنعكاسات السلبية على زراعة القطن المصرى باعتبارها لا تزال حتى هذا العقد المصدر الرئيسى للمادة الخام للصناعة، كما فقد القطن المصرى المزيد من مكانته الدولية. ويوضح الجدول رقم (٥) أهم مؤشرات متوسطات مساحة القطن وانتاجه وانتاجيته وصادرات وإستهلاك المغازل المصرية منه.

سادساً : مرحلة " الضربة شبه القاضية " ١٩٩١ – حتى الآن:

فى خضم التراجع المستمر لإستخدام القطن المصرى فى المغازل العالمية (الصادرات)، وفى ظل نشوة الصناعة المحلية بزيادة إستخدامها للقطن المصرى سنة بعد أخرى، كما دلت الإحصاءات وأكدت، تلقت شركات الغزل والنسيج المصرية لكمة موجعة ودامية، عندما أعلن عن تحرير تجارة القطن فى مصر إبتداء من عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥. إنتقل متوسط أسعار القطن المصرى المورد للمغازل المصرية بعد التحرير من ٣٥٠ جنيهاً للقنطار عام ٩٥/٩٤ إلى ٥٣٠ جنيهاً عام ٩٦/٩٥، ثم وصل إلى ٩٠٠ جنيهاً للقنطار عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ورغم تذبذب هذه الأسعار خلال هذه الفترة ، إلا أنها لم تصل أبداً إلى مستواها المنخفض قبل ٩٥/٩٤.

جدول رقم (٥)

متوسط المساحة المنزرعة قطناً وإنتاجية الفدان والإنتاج الكلى والصادرات وإستهلاك المغازل المصرية منه خلال عقد الثمانينيات

الفترات الزمنية	متوسط المساحة المزرعة قطناً	متوسط إنتاجية الفدان	متوسط الإنتاج السنوى الكلى	متوسط كمية الصادرات السنوية	متوسط إستهلاك الصناعة الوطنية للغزل والنسيج سنوياً
	ألف فدان	قنطار / فدان	ألف قنطار	ألف قنطار	ألف قنطار
١٩٨١ – ١٩٩٠	١٠٣٥	٧,٣٩	٧٦٨٦	٢٣٤١	٥٣٨٦
نسبة التغير عن العقد السابق عليه	–١٦,٨%	١٠%	–٢٧,٣%	–٤١,١%	٧,٩%

المصدر : (The Egyption Cotton Gazette , ALCOTEXA NO.135 October, 2011)

نستنتج من الجدول رقم (٥) النتائج الهامة الآتية:

(١) إستمرار ظاهرة عزوف الكثير من المزارعين عن زراعة القطن، حيث إنخفض متوسط المساحة المنزعة قطناً بمقدار ١٦.٨% فى السنة، بالقياس لمتوسط المساحة المنزرعة فى العقد السابق.

(٢) إرتفاع متوسط إنتاجية الفدان بمعدل ١٠% عن متوسط الإنتاجية فى العقد السابق.

(٣) إنخفاض متوسط الإنتاج الكلى من القطن المصرى بمقدار ٢٧.٣% طوال هذا العقد بالقياس إلى متوسط الإنتاج فى العقد السابق.

(٤) تلقى القطن المصرى "ضربة موجعة" فى السوق العالمى حيث إنخفض متوسط الصادرات المصرية من القطن المصرى إلى الأسواق العالمية بنسبة ٤١.١% عن متوسط الصادرات منه فى العقد السابق مباشرة.

(٥) إرتفاع متوسط إستهلاك المغازل المحلية من القطن المصرى طيلة هذا العقد بمعدل متوسط قدره ٧.٩% بالقياس إلى العقد السابق مباشرة. وبالمقياس غير العلمى وبالمشاعر العاطفية، فإن زيادة استهلاك الصناعة المصرية من القطن المصرى بنسبة ٧.٩% طيلة هذا العقد يمكن أن ينظر إليها على أنها ظاهرة إيجابية. إلا أنه بالمقياس العلمى والعملى، خصوصاً على المدى البعيد، فإما أن الصناعة المصرية للغزل والنسيج وكذلك صناع السياسة الزراعية المصرية للقطن، لا يدرون بالتحولات التى تحدث فى الصناعة على الصعيد العالمى، ولا بآثارها بعيدة المدى على القطن المصرى، أو أنهم لا يستطيعون تغيير الواقع الصناعى والزراعى فى هذا القطاع بالسرعة الواجبة، أو هما معاً.

ولأن كان تحرير أسواق أى سلعة تنتج وتباع فى إطار إقتصاد يتحول إلى العمل بأليات السوق يعتبر فى الجملة إيجابياً، إلاّ أن ما حدث فى حالة صناعة الغزل والنسيج ومعها الزراعة المصرية للقطن كان أمراً أخر. إنه مثال لفشل السوق Market failure بإمتياز ويوضح ذلك الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦)

متوسط المساحة المنزرعة قطناً ومتوسط الإنتاجية والإنتاج الكلى والصادرات وإستهلاك المغازل المحلية من القطن المصرى (١٩٩١ – ٢٠١٣)

الفترات الزمنية	متوسط المساحة المزرعة قطناً	متوسط إنتاجية الفدان	متوسط الإنتاج السنوى الكلى	متوسط كمية الصادرات السنوية	متوسط إستهلاك الصناعة الوطنية للغزل والنسيج سنوياً
	ألف فدان	قنطار / فدان	ألف قنطار	ألف قنطار	ألف قنطار
١٩٩١ – ٢٠١٣	٤٢٦	٧,٤٧	٣٦٠٧	١٤٦٩	١٣٨٥
نسبة التغير عن العقد السابق عليه	-٥٩%	١,١%	-٥٣%	-٣٧,٤%	-٧٤,٣%

المصدر : (The Egyption Cotton Gazette , ALCOTEXA NO.135)

لقد أفاقت صناعة الغزل والنسيج المصرية ومعها زراعة القطن المصرى إبتداء من عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ على الحقائق والنتائج الآتية:

(١) الحقائق:

١/١ أن القطن المصرى الطويل التيلة والطويل الممتاز يستخدم فى الصناعة المصرية على مدى عقود طويلة فى إنتاج غزول ومنسوجات سميكة (٨٦ % منه يستخدم فى إنتاج خيوط تحت نمرة ٢٨ إنجليزى)، فى حين أنه يجب إستخدامه فى إنتاج غزول أعلى من نمرة ٤٠ إنجليزى. إن المنتجات التى يستخدم فيها القطن المصرى تنتجها المغازل العالمية من أقطان متوسطة وقصيرة تعادل تكلفة الأقطان المستخدمة فيها نحو ٦٠% من ثمن القطن المصرى فى المتوسط. ولذلك فلا عجب فى أن شركات قطاع الأعمال العام العاملة فى الغزل والنسيج والتى تستخدم الأقطان المصرية بدأت تحقق منذ عام ٩٥/٩٤، وهو عام تحرير الأسعار, خسائراً فادحة كما يظهر الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

تطور خسائر شركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام المستخدمة للقطن المصرى فى بعض السنوات كمثال

	١٩٩٠/٨٩	٩٤ / ١٩٩٥	٩٥ / ١٩٩٦	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٢٠١٣ / ٢٠١٤	٢٠١٤ / ٢٠١٥
الخسائر بالمليون جنيه	٥٤	٦٧٢	١٦٨٢	٢٠٥٠	٢٢٦٨	٢٣٤١	٢٧٠٤

المصدر : بيانات وزارة قطاع الأعمال العام (مركز معلومات قطاع الأعمال العام، والمكتب الفنى)

وتأكيداً لهذا الإستنتاج، فإن شركات القطاع الخاص التى تعمل فى قطاع الغزل والنسيج والملابس، والتى تستخدم الغزول والأقطان قصيرة التيلة، المستوردة من اليونان وسوريا وباكستان والهند وغيرها (٤.٥ مليون قنطار عام ٢٠١١ شاملة المناطق الحرة، تحقق معدلات نمو وأرباح تمكنها من البقاء والنمو، ولا تعانى من مشكلات غير تلك التى تعانى منها بقية الصناعات التحويلية البيروقراطية، وندرة العملات الأجنبية.

٢/١ أفاقت الزراعة المصرية على حقيقة مرة كانت نتاج التحولات التى حدثت فى الصناعة العالمية طيلة عدة عقود ونحن عنها غافلون. هذه الحقيقة هى أن ٩٨% من إنتاج صناعة الغزل والنسيج فى العالم ينتج خيوط من نمرة ١ إلى نمرة ٤٠ إنجليزى أى يستخدم أقطان متوسطة وقصيرة ، وأن ٢% فقط من الإنتاج العالمى ينتج خيوطاً فوق نمرة ٤٠ انجليزى، ويدخل القطن المصرى فى هذه الشريحة الضئيلة جداً، متنافساً مع الأقطان الطويلة والطويلة الممتازة التى تنتجها الولايات المتحدة (البيما)، والأقطان المماثلة من السودان والهند والصين وإسرائيل وغيرها. فعلى سبيل المثال يبلغ ما تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية فى صناعة الغزل والنسيج والملابس بها من الأقطان الطويلة وفائقة الطول ٠.١٢% من إجمالي ما

تنتجه والباقي متوسط وقصير التيلة (عام ٢٠١١). وتبلغ هذه النسبة في الصين ٢,١٧% وفي الهند ٣.٦%، وفي مصر ٤٠,٦% في نفس العام، وهذا ما يفسر، في المقام الأول، أزمة القطن المصري ومعه أزمة صناعة الغزل والنسيج في مصر, خصوصا المملوكة للدولة، والتي لاتزال تستخدم القطن المصري علي نطاق واسع.

ومعني ذلك، أن تصوراتنا القديمة عن القطن المصري أصبحت الآن أوهاما، لا نزال نرددها ونعيش على ذكراها. فانهيار القطن المصري والصناعة القائمة عليه في الشركات المملوكة للدولة فرضتها الأسواق العالمية والتحولات التي حدثت في صناعة الغزل والنسيج في العالم ومصر جزء منها، خصوصا بعد تحرير سوق القطن في مصر عام ٩٤/٩٥، ولم نلتفت اليها أو نتعامل معها بالجدية والسرعة المطلوبتين.

النتائج والتوصيات :

وفي ضوء ما تقدم نعتقد أن وصفة العلاج تبدو واضحة وميسورة، علي الأقل من الناحية النظرية. وملخص هذه الوصفة هو:

١/٢ ضرورة تحجيم إنتاج القطن المصري طويل التيلة وفائق الطول لتلبية إحتياجات المصانع المصرية المتخصصة في إنتاج الغزول والمنسوجات الرفيعة فقط (نمرة ٤٠ فأعلي) ، وتقدر هذه الكمية الآن بنحو ١ : ١.٢٥ مليون قنطار في العام. وانتاج ١.٥ : ١.٧٥ مليون قنطار من هذه الأقطان للتصدير للأسواق العالمية في شكل قطن خام أو/ وغزول رفيعة، أي أنه يجب أن تتخصص الزراعة المصرية في إنتاج ٢.٥: ٣ مليون قنطار سنوياً للسوق المحلي والتصدير من الأقطان الطويلة التيلة والممتازة. وفي هذا الصدد فإن مراكز البحوث والجامعات مطالبة بالاستمرار في أبحاثها في المحافظة علي الصفات الوراثية للقطن المصري وتحسينها، وفي استنباط سلالات جديدة متميزة وذات انتاجية عالية (٨.٥ قنطار على الأقل فى المتوسط للفدان) ومقاومة للآفات، ويلزم دعم

هذه المراكز البحثية بالامكانيات المادية الكافية لتحقيق هذه الأهداف. كما أنه يلزم إعادة إحياء وتدعيم الإرشاد الزراعي لنقل نتائج الأبحاث من مراكز البحث إلي مزارعي القطن. كما يلزم دراسة أفضل النظم العالمية لدعم المزارع من أجل المحافظة على المركز المتميز لمصر في انتاج الأقطان الطويلة التيلة والممتازة ويمكن أن تزيد هذه الكميات، أو تقل مستقبلاً، طبقاً لاتجاهات نمو الصناعة المحلية والأسواق العالمية.

٢/٢ إدخال زراعة الأقطان قصيرة التيلة في مصر علي نطاق واسع، لانتاج الأقطان التي تلبي احتياجات الصناعة المصرية. ويحتاج ذلك إلي خطة قومية، تنفذها مراكز البحوث المصرية، المتخصصة في القطن، لإختيار السلالات التي تصلح بوجه عام للبيئة المصرية ورسم الخريطة الجغرافية القطنية لهذه الأصناف، طبقاً للظروف المناخية وغيرها من العوامل الطبيعية والبشرية للحصول علي المواصفات والانتاجية التي تجعل هذا التحول مجدياً، فنياً وإقتصادياً. ويمكن أن يكون التحول إلي إنتاج القطن قصير التيلة (بجانب القطن طويل التيلة والممتاز) مجدياً إذا أمكن توطين واستنباط اصناف تنتج ١٣ قنطاراً للفدان فى المتوسط. وسيؤدي هنا التحول إلي إزدهار صناعة الغزل والنسيج والملابس في مصر علي اعتبار أن أهم مشكلاتها حالياً هى المادة الخام الملائمة (قصيرة ومتوسطة التيلة)، وباعتبار أن هذه الصناعة كثيفة العمالة ولمنتجاتها أسواق واسعة، سواء كانت محلية أو عالمية، فهي من الصناعات التي يجب الاهتمام بها في مرحلة الانطلاق الاقتصادي المنتظرة، وهي كما ذكرنا كثيفة العمالة ومدرة للعملات الأجنبية من التصدير.

ويحتاج هذا التحول أيضا إلي توفير الامكانيات المادية لمراكز البحوث العلمية ودعم الارشاد الزراعي لنقل المعرفة إلي المزارع المصري العريق في زراعة القطن، كما تحتاج هذه الخطة إلى منح حوافز للمستثمرين القائمين والجدد فى

صناعة الغزل والنسيج لتطوير معداتهم، والإستثمار فى مصانع جديدة حديثة، تتعامل مع الأقطان القصيرة والمتوسطة, وإزالة جميع معوقات الإستثمار للإستفادة من الخبرة المصرية العريقة فى هذه الصناعة عميقة الجذور فى مصر.

وننوه إلى أنه سيقتضي الأمر إتخاذ كثير من الاجراءات المتعلقة بتخصص المحالج، واعادة هيكلتها جغرافيا، واتخاذ تدابير صارمة لإنتقال الأقطان بين المحافظات، ولعدم خلط البذور، وحماية الأصناف, ولدي مصر خبرة كبيرة وخبراء علي درجة عالية من الكفاءة للتعامل مع هذه القضايا.

ويمكن لمصر في إطار هذه التوصيات وبافتراض إمكان إنتاج ٨,٥ قنطار / فدان في المتوسط من الأقطان طويلة التيلة وفائقة الطول، وإمكان إنتاج ١٣ قنطار / فدان في المتوسط من الأقطان القصيرة التيلة والمتوسطة التيلة، ولكى يتم إنتاج ٢.٥ مليون قنطار من الأقطان طويلة التيلة وفائقة الطول و٧ مليون قنطار من الأقطان قصيرة ومتوسطة التيلة سنويا، فإن المساحات المطلوبة سنويا لزراعة القطن يمكن تقديرها كالآتي:

٢,٥ مليون قنطار ÷ ٨,٥ قنطار / فدان = ٢٩٤ ألف فدان

٧ مليون قنطار ÷ ١٣ قنطار / فدان = ٥٣٨ ألف فدان

الاجمالى ٨٣٢ ألف فدان

وإذا ما توفرت الإرادة لتنفيذ هذه المقترحات، فإن مصر يمكن أن تعود إلي سابق عهدها كدولة متميزة في صناعة الغزل والنسيج وإنتاج الأقطان الممتازة والطويلة والمتوسطة والقصيرة، ولكن علي أسس تتمشي مع الاتجاهات التي سادت في الصناعة منذ مدة ليست بالقليلة. ويجب أن نستفيد من الدرس القاسي الذى مر بنا، لكى لا يتكرر مرة ثانية من خلال مواكبة التحولات التكنولوجية والاقتصادية، التي تحدث في صناعة الغزل والنسيج بإستمرار، والتى تفرض نفسها علي زراعة القطن بالضرورة.

هوامش:

١- مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء و ILO ، ٢٠١٣ صناعة الغزل والنسيج المصرية بين تسرب العمالة وعزوف الشباب.

٢- تذكر جميع المراجع المعنية بهذه الصناعة أن محمد على باشا هو الذى أدخل زراعة القطن فى مصر، وأن صناعة الغزل والنسيج والملابس هى من أعرق الصناعات فى مصر حيث نشأت فى القرن التاسع عشر بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج عام ١٨٩٨. غير أنه ورد فى رسائل نابليون بونابارت (الرسالة رقم ٣١١٢ فى ١٧٩٨/٩/٨) أن مصر بلد غنى بالقمح والأرز والكتان والسكر والقطن والقهوة. وفى رسالة أخرى أشار إلى أن المحلة الكبرى هى مركز لصناعة النسيج عام (١٧٩٨).

٣- د. وجدى هندى: القطن المصرى رؤية للأزمة والحل ندوة الوضع الراهن والمستقبلى للقطن المصرى مايو ٢٠١٢.

٤-النشرة الأسبوعية، هيئة التحكيم وإختبارات القطن الأسبوع ٢٢ ,٣٣ أبريل ٢٠١٢ ص ٢٩.